الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي

أ. عمر مفتاح سويعد *

قبل أن نستعرض العلاقة الوطيدة التي تربط الإعراب والمعنى بظاهرة تعدد الاحتمالات والتوجيهات الإعرابية، ينبغي أن نعرف أوّلاً وقبل كل شيء معنى الإعراب لغةً واصطلاحاً.

فالإعراب لغةً: هو الإبانة، يُقال: أعرب لسانَه وعرَّب، أي أبان وأفصح، وما سُمِّي الإعراب إعراباً إلاَّ لتبيينه وإيضاحه، وأعرب كلامَه، أي لم يلحن في الإعراب، ومنه أعرب بحجته إذا أفصح بها[1].

وقال الأزهري: «الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، يُقال: أعربْ عما في ضميرك؟ أي: أَبِنْ»[2]، ومما يدل على المعنى اللغوي -وهو الإبانة والإفصاح- قول النبي ﷺ: «والثيب تعرب عن نفسها»[3] ومنه قول الشاعر[من الطويل]:

---

* الجامعة الأسمرية.

1- ينظر: لسان العرب مادة (عرب) 589/1 وما بعدها، والصحاح للجوهري (عرب) 270/1.

2- تهذيب اللغة للأزهري (عرب) 362/2.

3- مسند الإمام أحمد بن حنبل 474/3، وسنن ابن ماجه 72/3 كتاب النكاح حديث رقم 1872.

وجـدنا لكـم في آل حـاميم آيـةً تأوَّلهـا منَّـا تقِـيٌّ ومَعـرِبَ[4]

وقد جاء توضيح البيت في قول الأزهـري: «ومعـربُ: أي مُفصـح بـالحق لا يتوقاهم»[5] وقد علل ابن الأنباري[6] على التسمية بثلاثة أوجه:

أولها: أنه سُمِّي إعراباً؛ لأنه يبيِّن المعاني أخذاً من قولهم: أعرب الرجل عـن حجتـه إذا بينها.

ثانيها: أنه سُمِّي بذلك؛ لأنـه تغـيير يلحـق أواخـر الكلـم مـن قـولهم: عَربتْ معـدة الفصـيل، إذا تغيَّـرت ويؤخـذ مـن هـذا المعنـى مطلـق التغـيير، كمـا تكـون همـزة (إعراب) للإزالة كقولك: أعجمـتُ الحـروف إذا أزلـتُ عجمتهـا بـالنَّقط، وأشـكيتُ فلاناً إذا أزلتُ شِكايته.

ثالثها: أنـه سُـمِّي إعرابـاً؛ لأن المعـرب للكـلام كأنـه يتحبـب إلى السـامع بإعرابـه، كقولهم: امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجهـا، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: 37].

غـير أننـا نـرى أكثـر النحـويين يقتصـر علـى المفهـوم الأول، وهـو الإبانـة والوضـوح لوضـوح العلاقـة بـين المعنـى اللغـوي والمعنـى الاصـطلاحي، ويـرى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أن المعـاني الـتي الُتمسـت للإعـراب، وأُلبِسـت لهـذا المصـطلح تكشـف عـن آراء أصـحابها في الإعـراب أكثـر ممـا تكشـف عـن الإعراب نفسه[7].

4- البيت للكميت الأسدي في ديوانه ص18. ويعني بقوله (آل حاميم): السبع سور الـتي تبـدأ بـ(حم)، والآية التي يعنيها هي قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: 21].

والمعنى العام للبيت: أن من تأوَّل هذه الآية لم يسعه إلا التشيع لآل النبي من بـني هاشـم، وإظهار المودة لهم على تقِيَّة كـان أو غـير تقيَّـة. ينظـر: الكتـاب 257/3، واللسـان (حمـم)، (عرب)، والخزانة 20/2.

5- التهذيب (عرب).

6- ينظر: أسرار العربية ص44، 45.

7- ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص160.

فالإعراب يبدو مقابلاً للحن، فكما أن الإعراب إبانة فاللحن إبهام، وقد جاء عن عبد الملك بن مروان قوله: «اللحن هجنة على الشريف، والعجب آفة الرأي»[8]، وكان يقال: «اللحن في المنطق أقبح من آثار الجدري في الوجه»[9].

وفي بهجة المجالس لابن عبد البر« تعلموا النحو! فإنه جمال للوضيع، وتركه هجنة للشريف»[10]، ففيه دعوة إلى تعلُّم النحو لجمال البيان، ولدلالة الإعراب على الوضوح.

ولمَّا كان اللحن معيباً؛ لأنه الخطأ في الإعراب فقد سأل الحجاج[11] يحيى بن يعمر العدواني[12] يوماً: «أتسمعني ألحن على المنبر؟ فأجابه بأنه يلحن في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ ...﴾ [التوبة: 24]، إذ يقرؤها (أحبُّ) بالرفع»[13].

وأما الإعراب اصطلاحاً: فله عدة تعريفات تجمع بين الإبانة والتغير، وقد يقتصر البعض منها على أحدهما، فهو عند ابن الحاجب: «ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المُعتورة عليه»[14]، ويقول عنه أبو علي الفارسي: «أن تختلف

8- البيان والتبيين 142/2.

9- المصدر السابق، وفي العقد الفريد لابن عبد ربه 291/2: «الإعراب جمال للوضيع، واللحن هُجنة على الشريف».

10- بهجة المجالس 65/1.

11- هو الحجاج بن يوسف الثقفي، تولى إمارة الحجاز زمن عبد الملك بن مروان، وهو الذي تولَّى قتال ابن الزبير والقضاء على ثورته، ثم تولَّى العراق وأخمد الفتن ووطَّد الحكم الأموي، تُوفي سنة 95هـ. ينظر: طبقات الشعراء لابن سلاّم ص46، وشذرات الذهب 196/1.

12- رجل من عدوان، كان عالماً بالنحو مأموناً، فقد روى عن ابن عمر وابن عباس وعن قتادة، أخذ عنه ميمون الأقرن وعنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثي وغيرهم، تُوفي سنة 96هـ على أرجح الأقوال. (ينظر: طبقات الشعراء لابن سلاّم ص46، وشذرات الذهب 196/1، ومعجم الأدباء 638/5).

13- طبقات الشعراء لابن سلاّم ص46، والعقد الفريد 479/2.

14- شرح الرضي على الكافية 56/1.

أواخر الكلم لاختلاف العوامل»[15].

وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن تعريف العكبري له حيث قال: «والإعراب عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً»[16].

ويقول الرضي: «والظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف اتفاقاً، ولا يُطلق البناء على الحركات»[17].

ويرى ابن عصفور أن الإعراب اصطلاحاً هو: «تغيُّر آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بُني فيه لفظاً أو تقديراً على الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى»[18].

ويقول الزمخشري في المفصَّل: «الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل»[19]، أما ابن مالك فقد عرَّف الإعراب التعريف الأقربَ إلى الصواب حين قال: «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[20]، ويلاحظ في هذا التعريف تركيزه على الجانب اللفظي، بينما تركِّز التعريفات السابقة على الجانب المعنوي.

وقد جعل شهاب الدين الأبذي للإعراب حدَّين، أحدهما لفظي مأخوذ من تعريف ابن مالك السابق، والآخر معنوي يتمثل في تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[21].

ومن العلماء من اختار الجانب المعنوي كالعكبري والأعلم الشنتمري،

15- الإيضاح في النحو ص73.
16- اللباب في علل البناء والإعراب ص52.
17- شرح الرضي 71/1.
18- المقرب ص47.
19- المفصل في صنعة الإعراب ص44.
20- تسهيل الفوائد ص7.
21- ينظر: حدود النحو ص46، 47.

ولعلّ اختيارهما ذلك يرجع إلى ما يلي:

- أن الإعراب فاصلٌ بين المعاني، والفصل معنى في حدِّ ذاته.
- أن الإعراب اختلافٌ، والاختلاف معنى.
- أن الحركات تضاف إلى الإعراب، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه.
- أن الحركة والحرف يكونان في المبني، وقد تزول حركة المعرَب بالوقف مع الحكم بإعرابه، كما أن السكون قد يكون إعراباً.

فهذا كله دليل في نظرهما على أن الإعراب معنوي وليس لفظياً[22].

وقد مال إلى هذا الرأي الدكتور: فاضل السامرَّائي الذي رأى أن الإعراب ليس أمراً لفظياً بقدر ما هو أمر معنوي؛ لأن الإعراب إبانة عن المعنى[23].

فنلحظ مما تقدَّم اختلاف النحاة في ماهية الإعراب، فقد ذهب جماعة منهم إلى أنه معنى يتمثل في اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه، بينما ذهب بعض المتأخرين إلى أنه لفظي يتمثل في الحركات نفسها، وهو مذهب سيبويه ومن حذا حذوه من العلماء كابن مالك الذي رأى أن: «الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما»[24].

وإلى هذا الرأي مال الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف؛ لأنه يرى الإعراب قرينة لفظية محضة من مجموعة القرائن في الجملة[25]، بمعنى أن الإبانة التي يحققها الإعراب تتم بوسيلة لفظية متمثلة في الحركات والحروف، وهذا لا يتعارض مع دوره المعنوي، فهو يماثل التغيير الصرفي الذي يطرأ على الصيغ، حيث يحمل مع شكله اللفظي الظاهري معاني تحققها كل صيغة تختلف عن غيرها من الصيغ، وقد أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: «الإعراب هو الإبانة عن

22- ينظر: اللباب للعكبري ص54.
23- معاني النحو 259/2.
24- شرح التسهيل 34/1.
25- ينظر: العلامة الإعرابية ص162.

المعاني بالألفاظ»[26].

فالإعراب من بين الوسائل التي اتخذتها اللغة العربية لتحقيق الإبانة والوضوح، وهو من أرقى مراحل تطور اللغات، فمن فهم دور الإعراب ووظيفته أدرك أهميته لهذه اللغة، وأيقن أنه جزء منها لا يمكن أن ينفصل عنها، ولا أن تستغني هي عنه ولا يمكن لها أن تؤدي ما كانت تؤديه بدونه وإن أمكن بها التواصل والتفاهم، وقد أكدَّ الزمخشري على أهمية الإعراب وحاجة الناس إليه بقوله: «وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعِلمَي تفسيرها وأخبارها إلاَّ وافتقاره إلى العربية بَيِّنٌ لا يندفع، ومكشوف لا يتقنَّع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب»[27]، ويقول أيضاً: «وإنما أُتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرتَ عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى»[28]، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان فلو أن قائلاً قال: هذا ضاربٌ زيداً وقال آخر: هذا ضاربُ زيد، لدلَّ بالتنوين على عدم ضربه، ودلَّ بالإضافة على ضربه، ومثل هذا لو أن قارئاً قرأ: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: 76] تاركاً الابتداء بـ(إنا)، عاملاً القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أن) بالقول لقَلب المعنى على جهته وأزاله عن طريقته، وجعل الرسول ﷺ محزوناً لقولهم: «إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون»، وهذا بالطبع كفرٌ ممن تعمَّده، وضرب من اللحن لا تصح الصلاة به، هذا إذا وصل الكلام، أما إذا وقف عند (قولهم) ثم ابتدأ بـ(إنا) لصحَّ المعنى واتَّضح، فانظر كيف فرَّق الإعراب بين هذين المعنيين؟[29].

يقول الدكتور إبراهيم رفيدة: «ومما لاشك فيه أن النحو الوسيلة الأولى لإتقان تأويل القرآن وإظهار إعجازه، فبالإعراب يظهر المعنى وتُدرك نِكات

26- الخصائص 35/1.
27- مقدمة المفصل ص31.
28- شرح المفصل 84/1.
29- ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص14.

البلاغة وخصائص الأسلوب »[30].

ولأهميته جُعل شرطاً في رتبة الاجتهاد فـ « الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو؛ فيعرفَ به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به »[31].

فالفهم الصحيح لكلام العرب وما يحتمله من معاني مختلفة لا يتم إلا مع الإعراب الصحيح الذي تنكشف به الأستار عن أسرار التعبير العربي، وما يتضمنه الكلام العربي من بلاغة الإيجاز، ولهذا يقول الدكتور علي أبو المكارم: « بدون الالتزام بما يفرضه التصرف الإعرابي من قواعد لن نجد شعراً جاهلياً بل سنجد في أحيان كثيرة صيغاً لا سبيل إلى اتصال معانيها؛ لأنه لا سبيل إلى تحديد وظائفها »[32].

كما يرى أنَّ من المُستحيل فهم تلك التراكيب إذا أهملنا قواعد التصريف الإعرابي، ويؤكد على ذلك متمثلاً بقول المهلهل (عدي بن ربيعة التغلبي) [من البسيط]:

نُبِّئْتُ أن النَّار بعدكَ أُوقدتْ واستبَّ بعدكَ يا كُليبُ المجلسُ
وتكلَّموا في أمر كل عظيمة لو كنتَ شاهدهم بها لم ينبسوا[33]

فلو قرأنا لفظة (المجلسِ) بالجر على الإضافة بدلاً من رفعها، وكذلك لفظة (تنبس) بالجر واستبدال ياء الغيبة بتاء الخطاب فإن معنى الكلام يختل اختلالاً بيِّناً إذ ينقلَب من المدح إلى الهجاء، إذاً « فمراعاة ما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي مقصودة عند المهلهل »[34].

30- النحو وكتب التفسير 688/1.
31- لمع الأدلة في أصول النحو ص95.
32- الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص39.
33- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 928/2.
34- الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص40.

كذلك قراءة الأبيات بغير التزام بما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي من حركات تُحدِث اختلالاً في المعنى ربما تناقض مع ما أراده الشاعر، «ومن ثَمَّ فإن الالتزام بهذه الحركات جزء لا يتجزأ من البناء التركيبي لهذه الأبيات»[35].

فالإعراب الذي تميزت به لغة العرب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، إذ به يتم التفريق بين المعاني بالحركات وغيرها[36]، كما أن المرونة التي تميّزت بها اللغة العربية، والتي بها تحققت سهولة التعبير عن المعاني المختلفة ترجع للإعراب ودوره في توضيح معاني المفردات والجمل، وإلى ذلك أشار عبد الكريم الرعيِّض بقوله: «ويرجع الفضل في مرونة الجملة العربية وتنوعها إلى ميزة الإعراب التي تكفَّلت بإيضاح المعنى مهما تقلَّبت المفردات في الجملة وكيفما وقع التصرف فيها»[37]، من ذلك مثلاً ما يقرره صاحب كتاب التطور النحوي عند حديثه عن لفظة (ما) وما تؤديه من معان مختلفة في العربية بقوله: «أنه وإن كانت (ما) تؤدي معان متعددة في العربية، فلاً موضع للشك في أيها هو المراد؛ وذلك لثبات القواعد النحَّوية ووضوحها»[38].

فالإبانة عن المعاني وتمييز بعضها عن بعض من مهام الإعراب ومقتضياته فلو قلتَ: (ما أحسنَ زيد) فإنك إنْ نصبتَ (زيد) كنتَ متعجباً، وإنْ رفعتَ كنتَ نافياً، وإنْ ضممتَ النون في (أحسن) وجررتَ (زيد) بالإضافة كنتَ مستفهماً عن أي شيء فيه حَسُنَ، وقد ورد في المزهر للسيوطي: «فأما الإعراب فبه تُمَيَّز المعاني، ويوقفُ على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غيرَ معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً ! أو ما أحسنُ زيدٍ؟، أو ما أحسنَ زيدٌ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ... ويقولون: هذا غلاماً أحسن منه رجلاً، يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون: هذا غلامٌ أحسنُ منه رجلٌ، فهما إذن شخصان، ويقولون: كم رجلاً رأيتَ؟ في الاستخبار، وكم رجلٍ رأيتَ، في

35- المصدر السابق ص41.
36- ينظر: الصاحبي لابن فارس ص77، 199.
37- ظاهرة الإعراب في العربية ص77.
38- التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر ص171.

الخبر يراد به التكثير ...»[39]، فكل هذه المواضع لو لم تُعرَب بالحركات لالتبستْ علينا المعاني، واختلط بعضها ببعض.

وهذا الخلط بين المعنى العام والمعاني الجزئية هو الذي دفع بعض الباحثين إلى القول: بأنه لا علاقة للإعراب بالمعنى، أو بأنه لا فرق بين بعض الجمل المختلفة إعرابياً نظراً لاتحاد المعنى العام فيها، فقد روي أن فيلسوف العرب[40] سأل المبرد قائلاً له: إني أجد في كلام العرب حشواً، أجد العرب يقولون: عبد الله قائم ثم يقولون: إن عبد الله قائم، فقال المبرد: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن إنكار منكر لقيامه[41].

فالمعنى العام في القولين واحد وهو قيام عبد الله، ولكنَّ بين المعنيين فرقاً، فالقول الأول يقال لخالي الذهن الذي لا يعرف عن الموضوع شيئاً، فلا يحتاج إلى مؤكِّد من المؤكدات، والقول الثاني يقال لمنكر؛ لذا أُكِّد له الكلام بمؤكِّد.

وربَّما يقول قائل: لماذا نُسبت تلك المعاني الدقيقة المختلفة إلى الإعراب، وقد جاءت من تغيير مواضع الكلمات وليست بسبب الإعراب؟.

وللجواب عن هذا السؤال لنا أن نقول: إنه من دون الإعراب لا يمكن تغيير مواضع الكلمات على هذا النحو دون أن يحصل لبس في معرفة الفاعل والمفعول، خاصة إذا لم توجد قرينة تميزهما، فأمنُ اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة.

ومن الطريف ما ذكره ابن قتيبة في عيون الأخبار أن الشاعر عِتْبان بن أُصيلة الحروري الخارجي استطاع بالإعراب أن ينجو من العقاب حين أخذه عبد الملك بن مروان بعد أن مات شبيب الخارجي، وكان الشاعر يرى رأيه، فقال له: ألستَ

39- المزهر 260/1.

40- هو يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكِندي، أحد أبناء ملوك كندة، اشتهر بالطب والفلسفة في عصره وتوفي سنة 260 ه. (ينظر: الأعلام 195/8).

41- ينظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي 34/2.

القائل [من الطويل]:

فـإنْ يـكُ مـنكم كـان مـروانُ وابنُـهُ فمنَّـا أمـيرُ المـؤمنين شـبيبُ[42]

فقال: يا أمير المؤمنين لم أقل هكذا، وإنما قلتُ:

ومنـا سُـويْد والـبطين وقَنْعَـبٌ ومنّـا أمـيرَ المـؤمنين شـبيبُ

فنَصَبَ لفظة (أمير) على النداء، فغفر له وعفا عنه، وبهذا الإعراب استطاع الشاعر أن ينجو من بطش الأمير وجبروته.

ثم إنَّ النطق السليم والأداء المتقن، وترابط الجمل من حيث الوصل والوقف وتنوع الأداء بين الجمل المختلفة، وسياق الكلام وغير ذلك من القرائن التي تتضافر مع الإعراب على إيضاح المعنى المراد له دوره الذي لا يستهان به في تحقيق ذلك.

يقول د. محمود السعران: «وثمة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام، وذلك كشخصية المتكلم وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة كالجو مثلاً والحالة السياسية ...»[43].

فالمعنى يتَّضح بالتوجيه الإعرابي ويكون مؤثراً فيه تأثيراً كبيراً، بمعنى أن يفهم السامع من الكلام فهماً ما متأثراً بعدة عوامل، ومن ثَم يؤثر فهمه هذا في التوجيه الإعرابي، وبتفاوت الأفهام تتعدد التوجيهات الإعرابية، وتتنوع المعاني المستنبطة من قريب مقبول، وبعيد متكلف، يقول ابن قتيبة: «وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما -إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما- إلاَّ بالإعراب»[44].

42- ينظر: عيون الأخبار 171/2، ومعجم الشعراء ص96.

43- علم اللغة ص215.

44- تأويل مشكل القرآن ص11.

ففي قوله هذا تأكيد على أن الإعراب معنى قبل أن يكون حركة إعرابية، فالمعنى هو المقصود الأول من الكلام، وهو الذي يحرص المتكلم على إيضاحه وإبعاد اللبس عنه، فكما يراعي المتكلم المعنى وهو ينسج كلماته، فعلى مَن يقوم بإعراب النصِّ ويسعى إلى تحليله التحليل الصحيح أن يجعل «الاعتبار الأول فيه للمعنى، ويكون الاعتبار الثاني للأصول والقواعد النحوية النظرية التي وضعها القدماء؛ ذلك أن جانباً غير قليل من مشكلات الإعراب ينشأ عن المفارقة، أو عدم الملاءمة بين الاعتبارين»[45].

والسؤال الذي شغل عقول كثير من العلماء هو هل الإعراب طريق إلى المعنى أو العكس؟.

لعله مما سبق قد أدركنا مقدار الصلة التي تربط بين الإعراب والمعنى، فهي من التلاحم بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ولكن ما الذي ينبغي على المرء البدء به أولاً الإعراب أو المعنى؟.

لقد ذكر ابن هشام أن أول واجب على المُعرِب أن يفهم ما يقوم بإعرابه سواء أكان مفرداً أم مركباً، ولتأكيد ما يقول ذكرَ حادثةً مفادها أن أبا حيَّان الأندلسي سأله: علام عُطِف (بحقلَّد) في بيت زهير [من الطويل]:

تقيٌّ نقيٌّ لم يكثِّرْ غنيمةً بِنكهةِ ذي قربى ولا بحقلّدِ[46]

فردَّ عليه قائلاً: حتى أعرف ما الحقلَّد؟[47].

كما ذكر حادثة أخرى نسبها للشلوبين مفادها «أن نحويّاً من كبار طلبة الجُزُولي سُئل عن إعراب لفظة (كلالة) في قوله تعالى: ﴿وَإِنكَانَ رَجُلٌ يُورَثُ

45- أسس الإعراب ومشكلاته ص94.

46- في ديوانه ص234، وحاشية الدسوقي على المغني 179/3، وشرح شواهد المغني 642/2. نكهة: ظُلامة، والحقلَّد: البخيل والضعيف وسيء الخلق، والمعنى: أنه رجل طاهر لم يكثر الغنائم بظلم قرابته. ينظر: اللسان مادة (ح ق ل د).

47- ينظر: المغني 606/2.

كَلَٰلَةً ﴾ [النساء: 12] فقال: أخبروني ما الكلالة؟»[48].

أفهم من خلال ما ذكرتُ أن المعنى طريق موصِّل إلى الإعراب، وأن أصحاب هذا المذهب يشترطون ذلك، ولكن هل دائماً وفي كل حال يكون المعنى طريقاً إلى الإعراب؟.

غالباً ما يتعرض هذا الفهمُ إلى النقد، فيرى أصحاب هذا المذهب أن الأولى أن يكون المعنى هو المفضي إلى الإعراب، بمعنى أن نفهم المعنى أولاً ثم نُعرِب، أي أن يكون المعنى الخطوة الأولى التي ينطلق منها إلى الإعراب، ولكن إذا سيق الكلام على خلاف ترتيبه الطبيعي كأن يحدث فيه حذف أو تقديم وتأخير، وجاء مضبوطاً بحركاته الإعرابية فإنَّ القارئ أو السامع في مثل هذه الحال -إذا كانت لديه دِربة ودراية بالإعراب ومدلولاته- سينطلق من علامات الإعراب أولاً ليفهم المعنى المراد، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ [الحج: 37] فالمتبادر للذهن أول الأمر أن الفعل (ينال) يتبعه فاعله ومفعوله، ولكنَّ صاحب المعرفة بالقواعد إذا وجد لفظ الجلالة منصوباً وما بعده مرفوعاً، فَهِم المعنى على خلاف المتبادر، وهذا لا يُعدُّ عيباً إذا انطلقنا من الإعراب إلى المعنى، إلاَّ إذا كانت معرفة السامع أو القارئ بالقواعد ضحلة، أو يجهلها بالكلية فإنه يقع في وهم وارتباكٍ مع هذه الأساليب، كارتباك كثير من الناس في فهم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: 28]؛ لأنه يتبادر إلى أذهانهم أن الله يخاف من العلماء -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- وسبب ذلك أنه يتبادر إليهم أن الفعل يتلوه فاعله ثم مفعوله ناسين أو متناسين أن الكلام إنما يُصرَف إلى غير ذلك بعلامات الإعراب.

وأستطيع القول -فيما بدا لي-: أنَّ هذه القضية محل خلاف بين العلماء، فمنهم من يرى أن المعنى طريق للإعراب، ومنهم من يرى العكس، ومهما يكن من أمر فإني أرى أن المتكلم المعرِب لكلامه لا بد أن يكون إعرابه فرعاً عن المعنى الذي يريد التعبير عنه، وأما القارئ والسامع فقد يكونان كذلك، وقد يختلفان عن المتكلم؛ لأن فهمهما للكلام المسموع أو المقروء يتوقف على عوامل

48- المغني 606/2.

عدة، وليس على الإعراب وحده، فقد يحتاجان إلى الإعراب ليتضح المعنى، فيكون المعنى بالنسبة لهما فرعاً عن الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 7] فقد عطف (الكعبين) على البعيد المنصوب وهو (وجوهَكم وأيديَكم)؛ لأنها تتعلق بالغَسل، وترك العطف على القريب المجرور وهو (الرؤوس)؛ لأنه يتعلق بالمسح، ولا يمكن فهم هذا المعنى من النص إلاَّ بدلالة الإعراب عليه، وقد لا يحتاجان إلى الإعراب لعدم وضوح المعنى، فلا غرو أن يكون الإعراب حينئذٍ متفرعاً عن المعنى هذه الحال مع القارئ والسامع، أما المتكلم فهو بمنأى عن ذلك؛ لأن كلامه في فؤاده وهو أعلم بمراده، وما عليه إلاَّ أن يختار من الأعاريب ما يوافق معانيه.

وبعد أن عرفنا مفهوم الإعراب وعلاقتَه بالمعنى، بقي لنا أن نعرف صلتهما بتعدد التوجيهات الإعرابية من خلال أمثلة لنماذج من مسائل نحوية تبرهن على أن تغيير الحركات وتعدد الأوجه الإعرابية ليس خبط عشواء، ولا يتعلق بالأمزجة والأهواء، وإنما أساسه الأول قصد المتكلم والمعنى الذي يريد التعبير عنه؛ لأن إعراب أي نص وتحليله لابد أن يؤسس على المعنى، يقول طاهر حمودة: « إن التحليل الصحيح للنصوص لابد أن يجعل الاعتبار الأول فيه للمعنى، ويكون الاعتبار الثاني للأصول والقواعد النحوية النظرية التي وضعها القدماء»[49].

ثم إن تعدد التوجيهات الإعرابية التي يحرص كثير من العلماء الأولين والآخرين على إبرازها والمبالغة في استنباطها يرجع أساساً إلى « عدم عرض هذه الأوجه على المعنى لِاختيار أنسبها له وأصلحها، حيث يكتفي بعض النحاة بعرض عدد من الأوجه التي تُجيزها الأصول والمقررات النحوية دون التفات إلى محك التصحيح الأصيل لهذه الأوجه، وهو المعنى المفهوم من السياق بعناصره المتنوعة»[50].

لذا كان لزاماً على دارس النحو ومدرِّسه، والمتعرض للآيات والأبيات بالتحليل والتفسير قبل أن يبادر إلى إعراب المفردات أن يعرف ما يدل عليه هذا

49- أسس الإعراب ومشكلاته ص3.

50- أسس الإعراب ومشكلاته ص4.

الإعراب من معنى، وأن يبيِّن ما يترتب عليه اختلاف إعرابها، وألاَّ تستبد بأهل النحو وخاصته «حبكة الصناعة -فيلتزمون ما لا يلزم من تكلُّف العلة وطرد القياس، والغلو في التأويل لابتغاء الدليل- ولا أن يكونوا أهل جمود وتكلف لا يرون بأساً أن يصرفوا النص عن وجهه، ويحملوه أكثر من طاقته غير مقيمين للذوق وزناً ولا حاسبين للطبع حُساباً»[51]؛ لأن النحوي «الذي يُخرِّج وجهاً من وجوه الإعراب غير مراعٍ إصابة المعنى المقصود هو نحوي لم يفهم صنعته، ولم يتمثل الغاية من علمه»[52].

فعلى ذلك يحرص عباس محمود العقاد، ويتخذه منهجاً يسير عليه هو ومن اشتغل بتعلم النحو وتعليمه فيقول: «وإنما كان سبيلنا دائماً منذ اشتغلنا بتدريس النحو أن نُفهِم الطلاب أن الالتفات إلى معنى الجملة واجب قبل الإعراب»[53].

وفيما يلي نماذج من المسائل النحوية تبدو فيها بوضوح علاقة الإعراب والمعنى بتعدد التوجيهات النحوية، فمما تبدو فيه الصلة وثيقة بين المعنى والتوجيه الإعرابي ما وجَّه به الزمخشري قراءة الرفع لـ(يدركُكم) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: 77-78]، فقد جوَّز كون الشرط (أينما) متصلاً بما قبله، أي: ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا، وجواب الشرط محذوف، ثم استأنف القول: يدرككم الموت[54].

ولا شك في أن المعنى على هذا التوجيه أبعد مما لو جعلنا (أينما) متعلقة بما بعدها؛ لِما في اختلاف الأماكن، ومنْعة بعضها، وتحصن أهلها بها -حتى يظنوا أن حصونهم مانعتهم من الموت- أقربُ من كون تلك الأماكن تؤثر في عدم ظلم الله لأهلها، وعلى هذا فسَّر الزمخشري (ولا تظلمون) بـ(ولا تنقصون شيئاً مما

51- سيبويه إمام النحاة ص25.
52- النحو العربي ص60.
53- أشتات مجتمعات للعقاد ص116.
54- ينظر: الكشاف 569/1.

كُتِب من آجالكم)[55]، والوقف في هذا التوجيه على (أينما تكونوا).

واختلف توجيه أبي حيَّان عن توجيه الزمخشري، واعتبره غير مستقيم المعنى في قوله: « لا يستقيم من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية، أما من حيث المعنى فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ [النساء: 77]، وعدم مناسبته من حيث الصناعة النحوية أنه على هذا التوجيه يكون اسم الشرط متعلقاً بـ(ولا تظلمون) وهو العامل فيه وقد تقدَّم عليه، وهذا غير جائز، ولا يكون جواب (أينما تكونوا) محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله؛ لأن الجواب لا يُحذف إلاَّ وفعل الشرط ماضٍ»[56].

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: 13-14]، بجر (المجيد) ورفعها وعن ذلك يقول الأخفش: « فـ(المجيد) جر على العرش، والرفع على قوله (ذو)، وكذلك (محفوظ) جر على اللوح، ورفع على القرآن»[57]، ويرى مكي بن أبي طالب في إعرابها أن من خفض (المجيد) جعله نعتاً للعرش، ومن رفعه جعله نعتاً لـ(ذو) أو خبراً بعد خبر[58].

ومما تعددت فيه الأوجه الإعرابية لاختلاف مفهومه عند العلماء قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾ [الرحمن: 35]، فقد رأى مكي بن أبي طالب: أن مَنْ رفع (نحاس) عطفه على (شواظ)، وهو أصح في المعنى؛ لأن الشواظ اللهب الذي لا دخان فيه، والنحاس: الدخان، وكلاهما يتكون من النار، وأما من خفض (نحاس) فقد عطفه على (نار)، وفيه بُعدٌ لأنه يصير المعنى: إن اللهب من الدخان يتكون، وليس كذلك، وقد رُوِي عن أبي عمرو والأخفش أنه لا يكون الشواظ إلاَّ من شيئين، فعليه يصح خفضَ (نحاس)، ويمكن أن يُقدَّر: يرسل عليكما شواظٌ من نار وشيءٌ من نحاس، ثم حذف (شيء) وأُقيم (من نار) مقامه، وحذف الجار لتقدم

55- ينظر: المصدر السابق.
56- البحر المحيط 311/3.
57- معاني القرآن 736/2.
58- ينظر: مشكل إعراب القرآن 763/2.

ذكره، فيكون معنى خفض (نحاس) كقراءة الرفع[59].

والذي يظهر لي من ذلك أن اتفاق معنى قراءتَي الرفع والجر هنا لا يعني أن الرفع والجر لا فرق بينهما كما قد يتبادر؛ إذ ليس هذا الاتفاق على تأويل واحد.

فالاختلاف في معنى الكلمة يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في إعرابها، فكما أن المعنى يربط الكلمة بسياقها وبجاراتها فكذلك الإعراب، وهذا ما كان سبباً في الجدل بين العلماء في مجلس الخليفة العباسي الواثق[60] عندما غنَّت جارية له [من الكامل]:

أظلـــومٌ إنَّ مَصـــابَكم رجـــلاً أهـــدى الســـلام تحيَّـــةً ظلـــمَ[61]

فقال الواثق: قولي: رجلٌ، بالرفع، فقالت: لا أقول إلا كما عُلِّمت، فقال للفتح بن خاقان: كيف هو يا فتح؟ فقال: هو خبر (إنَّ) كما قال أمير المؤمنين، فقالت الجارية: أخذت هذا من أعلم الناس بالعربية، تقصد المازني، فأُمِر بإحضاره فأجاب بأن خبر (إن) هو (ظلم)، وأن (رجلاً) معمول للمصدر[62].

فكأنَّ مَن أعرب (رجلاً) خبراً لـ(إنَّ) لم يلتفت إلى معنى البيت، إذ معناه على هذا التوجيه فاسد ولا يستقيم البتة، لذا يقول ابن هشام: «وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد من البيت، ولا يكون له معنى البتة»[63].

وللعلماء حول هذا البيت احتمالات وتوجيهات إعرابية ذكرها الدسوقي

59- ينظر: مشكل إعراب القرآن 656/2.

60- الواثق: هو هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية، وَلِيَ الخلافة بعد أبيه المعتصم سنة 227ه، حيث امتحن الناسَ بمحنة خلق القرآن، فسجن وقتل جماعة منهم، توفي سنة 232ه. ينظر: تاريخ الطبري 150/9، والبداية والنهاية لابن كثير 339/10، والأعلام 62/8.

61- البيت للحارث بن خالد المخزومي في الأغاني 226/9، والخزانة 432/1، ونسبه ابن هشام في المغني 618/2 للعرجي.

62- ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص53، والمغني 618/2.

63- المغني 618/2.

وعلَّق عليها في حاشيته على المغني بقوله: «قال الشارح بل له معنى صحيح، وهو أن (رجل) خبر، وجملة (أهدى) صفة، و(ظلم) خبر لمبتدأ محذوف، أي هي ظلم، ويحتمل أن (ظلم) صفة لـ(رجل) بمعنى مظلوم للمبالغة، وعلى هذين الإعرابين فـ(مصاب) اسم مفعول، أي: الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك، لكونه أهدى السلام تحية تودد، أو إصابتكم له بالجفاء هو ظلم؛ لأن من حيَّا أحبته وتودد بإهداء السلام إليهم جدير بأن لا يُجفى، وأن لا يُصاب، أو هو الرجل الموصوف بالصفتين ...، وكلام المصنف مبني على أن (مصابكم) مصدر، والمعنى: إنَّ إصابتكم رجل مظلوم، فأخبر باسم الذات عن المعنى»[64].

والذي يبدو لي من وراء هذا كله أن تلك التوجيهات والتأويلات لا طائل من ورائها البتة لأنها من تكلف أصحاب الحواشي والشروح الذين يتعقَّبون المتون، ويترصدون أصحابها فعلى هذا يبقى توجيه المازني هو الأرجح والأقرب للصواب من غير تكلف ممل.

كما يبدو أيضاً أن النحاة في تحليلاتهم وتوجيهاتهم الإعرابية يضحون بالمعنى في سبيل اطِّراد القواعد التي استنبطوها، من ذلك مثلاً رفع المصادر ونصبها فليس مما يرجع إلى رغبة المتكلم متى شاء نصبَ، ومتى شاء رفع دون أن يتأثر ذلك بالمعنى الذي يقصده أو يؤثر فيه وإنما له معنى يختلج في الفؤاد يكون الكلام عليه دليلاً، ثم إن الكلام يصلح ويفسد بمعناه «فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[65]، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: 63] جعل سيبويه[66] (سلاماً) بمعنى براءة؛ لكون الآية مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ بالسلام على المشركين، وقد نسب سيبويه هذا القول إلى أبي الخطَّاب (الأخفش الأكبر: عبد الحميد بن عبد المجيد)، واقتفى أثره في هذا التوجيه كلٌّ من المبرد والفراء.

64- حاشية الدسوقي 199/3.
65- المقتضب 311/4.
66- ينظر: الكتاب 325/1.

فالفراء يرى أن رفع (سلام) على الابتداء بتقدير خبر، أي: عليكم، وأن النصب على تقدير الفعل هو الصواب[67]، كذلك يرى المبرد[68].

أما مكي بن أبي طالب فيرى أن الرفع بعد القول يدل على أن ما بعد القول محكيٌّ قولهم بعينه، والنصب يدل على أنه بمعناه، فقد «انتصب (سلاماً) على المصدر، وقيل هو منصوب بـ(قالوا) كما تقول: قلتُ خيراً؛ لأنه لم يحكِ قولهم كذلك (سلام) في هذه الآية إنما هو معنى ما قالوا، ليس هو لفظهم بعينه فيُحكى ولو رفع لكان محكيًّاً وكان هو قولهم بعينه فالنصب أبداً في هذا وشبهه مع القول إنما هو بمعنى ما قالوا، لا قولهم بعينه، والرفع على أنه قولهم بعينه حكاه عنهم»[69].

وتعرَّض للآية السابقة بالتوجيه فقال: «نُصب (سلام) على المصدر، ومعناه تسليماً فأعمل القول فيه؛ لأنه لم يحكِ قولهم بعينه، وإنما حكى معنى قولهم، ولو حكى قولهم بعينه لكان محكياً، ولم يعمل فيه القول، وإنما أخبر أن هؤلاء القوم إذا خاطبهم الجاهلون بالله بما يكرهون قالوا سداداً من القول، ولم يجاوبوهم بلفظ سلامٍ بعينه»[70].

ولستُ أرى رأيه؛ لأن معنى النصب في (سلاماً) يختلف عن معنى الرفع، فلو أننا نقلنا قول أحدهم (سلاماً) بالنصب، فهل في تغييرها إلى الرفع تتعين الحكاية المطابقة لقوله وتكون العبارة موافقة لمعنى كلامه؟.

إنَّ كلاًّ من الرفع والنصب قد يكونان للحكاية إذا كانا موافقين للمقول بلفظه، وقد يكونان حكاية معنى عبَّر عنه الناقل باللفظ المناسب له حسب دلالة اللغة المحكي بها، ولعل ما يقرب من ذلك قول الشاعر[من المتقارب]:

67- ينظر: معاني القرآن للفراء ص38.

68- ينظر: المقتضب 219/3.

69- مشكل إعراب القرآن ص350، وينظر: نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص319.

70- مشكل إعراب القرآن ص490.

إذا أقبلـــــتْ قلـــــتَ: دَبَّـــــاءةٌ من الخضـر مغموسـة في الغَـدَر[71]

أي هي دباءة، فالشاعر لم يقل هذه اللفظة، ولا قصد بها التعبير عـن جملـة، وإنما يقدر السامع أو القارئ الجملة لعلمه بأن الشاعر لم يقصد الحكاية[72].

ومما اعتمد فيه الإعراب على المعنى ما جاء في قول الشاعر[من السريع]:

لا يَبعِـــدِ اللهَ التَّلَبُّـــبَ[73] والغـــا راتِ إذ قـــال الخمـــيس: نَعَـــمْ[74]

فكلمة (نَعَم) التي تعني واحدة الأنعام، هـي خـبر لمبتـدأ محـذوف، وليسـت حرف جواب عنـد مـن تسـرَّع فأخطـأ في إعرابهـا قبـل أن يعـرف معناهـا، ولهـذا يُشترَط لإعراب الكلمة معرفة معناها أولاً.

ومثـل ذلـك مـا جـاء في إعـراب لفظـة (كـل) الثانيـة في قـول الشـاعر[من الطويل]:

وكـلُّ رفيقَـي كـلِّ رحـلٍ -وإن همـا تعـاطى القنـا قوماهمـا- أخـوانِ[75]

وهي محل خلاف بين العلماء في مفهومها، فـابن هشـام اعتـبر (كـل) الثانيـة زائدة، وعدَّ البيت من المشكلات لفظاً وإعراباً ومعنى[76]، كما رأى الشمني ضـرورة زيادتها؛ لأنها لو لم تكن زائدة لكانت للعموم، وقـد أُضـيفَ إليهـا الرفيقـان، فتعـذَّر رفقتهما لعمومها' أي أن الرفقة المحكومة بأخوة المترافقـين تصـير مقيـدة بـالعموم في كل فرد من أفراد السفر، ولا تشمل المترافقين في سفر واحد أو أكثر[77].

71- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص166.

72- ينظر: شرح الرضي 177/4.

73- التلبب: لبس السلاح وارتداء عدة الحـرب، والمعنـى: لا كـان آخـر عهـدي بالسـلاح إذا قـال الجيش هذه إبل فأغيروا عليها. اللسان (لبب).

74- البيت للمرقش الأكبر في المفضليات ص137، وهو من شـواهد المغـني 605/2 مـن غـير عزوٍ لقائل.

75- البيت للفرزدق في ديوانه 591/2، وهو من شواهد المغني 221/1.

76- ينظر: المغني 221/1، وشرح أبيات المغني 212/4، 213.

77- ينظر: حاشية الشمني على المغني ص22.

غير أن الدماميني ردَّ قول ابن هشام، ونفى أن تكون (كل) زائدة بقوله: « لا نُسلِّم زيادتها؛ لأن العموم في الرحل مراد، كما أنه كذلك في الرفيقين، أي كل رفيقين لكل رحل هذا شأنهما، ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل، وهو مطلوب »[78].

ومما اختُلف في معناه فأدَّى إلى اختلاف إعرابه ما جاء في قول الشاعر[من الطويل]:

بأيدي رجالٍ لم يَشيموا سيوفهم ولم تَكثَرِ القتلى بها حين سَلّتِ[79]

فلفظة (يَشيموا) هي محل الشاهد في البيت، والاختلاف في معناها يؤدي إلى الاختلاف في إعراب (ولم تكثر)، فمعنى (لم يشيموا): أي لم يغمدوها، ويرى آخرون أنها بمعنى (لم يسلُّوها) فاللفظ من الأضداد كما يرى ابن الأنباري[80] والواو في جملة (ولم تكثر القتلى) للحال، وهو مذهب جماعة من النحاة منهم ابن هشام وابن يعيش؛ لأن ابن هشام يرى أنها لو قُدِّرت للعطف لانقلب الأسلوب من المدح إلى الذم، وهذا كله مبني على أن معنى (لم يشيموا سيوفهم): لم يغمدوها في حال عدم كثرة القتلى، فهم إنما يغمدونها في حال كثرة القتلى، وهذا في غاية المدح، لأنه لو قدِّرت الواو للعطف في هذا المعنى لدلَّ على أن الشاعر نفى عنهم إغماد السيوف وكثرة القتلى معاً، وأثبتَ لهم الضدَّ فصار المعنى للذم[81].

غير أن ابن الأنباري حاول أن يجد وجهاً آخر لتصحيح المعنى -مع كون الواو للعطف- فقال: « إن مراد الشاعر بقوله: ولم تكثرِ القتلى: أي أنهم لم يكثروا من القتل؛ لأنهم لا يقتلون كل من قدروا عليه، وإلاَّ أفنوا أعداءهم إفناءً، وإنما

78- شرح أبيات المغني 212/4، 213.
79- البيت للفرزدق في ديوانه ص175، والكامل في اللغة والأدب 244/1، وفي اللسان (شيم).
80- ينظر: الأضداد ص258.
81- ينظر: المغني 415/2، وشرح المفصل 67/2.

يقتلون أكفاءهم في الشجاعة والإقدام على المكاره، وذلك قليل في أعدائهم»[82].

ثم إن توجيهاً آخر نقله ابن رشيق عن آخرين قولهم: «أراد لم يسلوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى، فإذا فُسِّرت (لم يشيموا) بلم يغمدوا تعيَّن أن تكون الواو للحال وإن فُسِّرتْ بـ(لم يسلُّوها) جاز أن تكون الواو للحال، وجاز أن تكون للعطف»[83]

ومثل ذلك ما جاء في قول الشاعر[من البسيط]:

فارتاع من صوت كَلاَّبٍ فبات له طوعَ الشوامت من خوف ومن صَرَدِ[84]

فلفظة (طوع) تُروى برفعها وبنصبها، فمن رفعها فالمعنى: بات له ما أطاع شامته من الخوف والبرد، أي بات له ما تشتهي شوامتُه، ومن نصبها فقد أراد بالشوامت القوائم، والمعنى فبات له الثورُ طوع شوامته أي قوائمه، أي بات قائماً بين خوف وبرد[85].

فانظر كيف كان لتعدد التوجيهات الإعرابية واختلافها علاقةً وطيدة بالمعنى، بحيث لو أننا وقفنا على معنى معين أمكننا القول بأن هذا الإعراب أو التوجيه أقرب إلى هذا المعنى أو أدل عليه، لكنْ لنا أن نقول: إن هذا الإعراب أفضل فهذا القول لا يقبل غالباً على علاَّته؛ إذ لكل توجيه إعرابي معنى يدل عليه، ولا بدَّ أن يكون بين تلك التوجيهات بعض الاختلافات، لاسيما إذا لم يُعرف مراد قائل النص بدقة، ولهذا يُمتنع تفضيل قراءة قرآنية على أخرى، فقد ورد عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضِّل إعراباً على إعراب، فإذا خرجتُ إلى كلام الناس فضَّلتُ الأقوى»[86].

وقد جاء عن الدكتور فاضل السامرائي أنه قال: «والحق أنه لا يكون

82- الإنصاف في مسائل الخلاف 667/2، 668.
83- العمدة 187/2.
84- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص18، والأغاني 33/11، واللسان (شمت).
85- ينظر: خزانة الأدب 179/3.
86- مقدمة محقق كتاب المحتسب 34/1

للجملتين المختلفتين معنى واحدٌ، بل لابد أن يكون بين التعبيرين المختلفين اختلاف في المعنى مهما كان الاختلاف ضئيلاً، إلاَّ إذا كانا من لغتين - لهجتين- مختلفتين فقد يفيد أحدهما ما يفيده الآخر، نحو: ما محمد قائماً (في لغة الحجاز)، وما محمد قائمٌ (في لغة تميم)»[87].

ومن أمثلة ما هو متأثر بالمعنى أو مؤثر فيه، رفع الفعل وجزمه في جواب الطلب، كما في قولهم: (زُرْني أُحسِنُ إليكَ) برفع (أحسنُ) وجزمه، وفي تفسيرهما يقول ابن جني: «بالرفع أي: أنا ممن يحسنُ إليك، إلا أن الرفع في (أحسن) هنا يضعف الضَّمان[88] ألا ترى أن معناه أنا كذلك، وليس في قوة الإحسان إليه مع الجزم»[89].

وقد يحتم علينا الفهم الصحيح -لمعنى العبارتين المختلفتين في الإعراب- النظرَ أحياناً إلى قرائن أخرى، فيكون الاختلاف المعنوي منظوراً فيه إلى اختلاف المقامات، وليس اقتصاراً على مقام واحد، ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [المزمل: 20]، فقد قرئ (نصفه وثلثه) بالنصب والجر[90] والنصب أنهما معمولان لـ(تقوم)، أي أن النبي ﷺ يقوم نصف الليل أحياناً، ويقوم ثلثه أحياناً أخرى، وأما الجر فمعناه أنه ﷺ يقوم أقل من النصف، وأقل من الثلث.

ولا شك في أن الاختلاف اليسير لا يُعارض قولنا: إن معنى العبارتين واحد تجاوزاً إذا قصدنا المعنى العام، وهو المقصود والمتراءى للناس، أما في الأساليب البليغة والتعبيرات الدقيقة فلا يُقبل هذا القول البتة، ولا يصح التعميم. يقول عبد القاهر الجرجاني: «ولا سبيل إلى أن تجيء إلى بيت من الشعر، أو فصل من نثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذه هو

87- الجملة العربية والمعنى ص118.

88- أي أن الرفع لا يدل على أنه متى حصلت الزيارة حصل الإحسان قطعاً، وإنما تلك دلالة الجزم.

89- المحتسب 4/2.

90- قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بنصبهما، والباقون بالجر. (ينظر: السبعة لابن مجاهد ص658).

المفهوم من تلك، لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور ... فأما إذا تغيَّر النظم فلا بد حينئذٍ من أن يتغير المعنى»[91].

وفي قول النبي ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والجنةَ حق والنارَ حق ...»[92] سُئل السيوطي هل (الجنة) بالنصب أو الرفع؟ فقال هو بالنصب، ولا يجوز غيره؛ لأنه الذي يستقيم به المعنى، ولا ينافي هذا قول النحاة: يجوز الرفع بعد استكمال الخبر؛ لأن الرفع حيث جاز أن يكون مستأنفاً، والاستئناف هنا يُخلُّ بالمعنى؛ إذ يصير المراد الإخبار بأن الجنة حق، وليس مراداً، وإنما المراد إدخاله في المشهود به فيتعين النصب[93].

ومما اختلفت فيه التوجيهات الإعرابية لاختلاف مفاهيمها المعنوية ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [ص: 32] أن «حُبَّ: مفعول به وليس بمصدر؛ لأنه لم يخبر أنه أحبَّ حباً مثل حب الخير، إنما أخبر أنه آثر حُبَّ الخير، وقيل هو مصدر، وفيه بُعد في المعنى»[94].

ومثل ذلك اختلاف معنى (الواو) في قول الشاعر[من البسيط]:

والشمسَ طالعةٌ ليست بكاسفةٍ تبكي عليك نجوم الليل والقمرا[95]

فالواو في قوله (والقمرا) في معنى (مع)، وهو الوجه الذي يراه سيبويه والمبرد وابن خروف وابن مالك[96]؛ لأنه في المعنى مفعول، خاصةً وأنه قد سبق بفعل وصل إليه فنصبه، ونظير ذلك استوى الماء والخشبةَ، والتقدير: ساوى الماء الخشبةَ وكذلك: سرتُ والنيلَ، أي بحذائه ومعه فوصل الفعلُ فنصبه، وقد استدل المبرد على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: 71]، فالواو بمعنى

91- دلائل الإعجاز ص201، 205.
92- نيل الأوطار للشوكاني 317/1.
93- ينظر: الحاوي للفتاوي 324/2.
94- مشكل إعراب القرآن 578/2.
95- البيت لجرير يرثي عمر بن عبد العزيز. ينظر شرح ديوانه 372.
96- ينظر: الكتاب 303/1، والكامل 203/2، 204، وشرح التسهيل 251/2.

(مع)، كما تقول: أجمعتُ رأيي وأمري، إلاَّ أن العرب تستعمله في المواضع التي لا يصلح فيها العطف، وقد ذكر المبرد أن قوماً ينصبونه على دخوله بالشِّركة مع اللام كقول القائل [من مجزوء الكامل]:

ياليـــتَ زوجـــكِ قـــد غـــدا متقلِّـــداً ســـيفاً ورمحـــا[97]

فالرمح لا يُتقلَّد، ولكنه أدخله مع ما يُتقلَّد، والتقدير: متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً، وعلى هذا يكون تقدير الآية الكريمة: فأجمعوا أمركم وأعِدُّوا شركاءكم، والمعنى يؤول إلى معنى واحد[98].

ثم إن تبادل العلامة الإعرابية بين الفاعل والمفعول كما في مثل قولهم: (خرقَ الثوبُ المسمار) اعتماداً على وضوح الدلالة ومعرفة الفاعل من المفعول قد اعتُبِر شاذّاً إلا أنه يدل بجلاء على وضوح المعنى من دون إعراب في بعض التراكيب، وقد عبَّر ابن مالك عن ذلك بقوله:

ورفـــع مفعـــول بـــه لا يلتـــبسْ ونصـب فاعـل أجـز ولا تقـس[99]

وعلى هذه القاعدة أجمع العلماء متى أُمن اللبس، يقول ابن هشام: «قد يُعطى الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس»[100]، وكذلك قال البغدادي: «تجوز المخالفة في الإعراب إذا عُرف المراد»[101]، ومن أمثلة ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: 37] بقراءة النصب لـ(آدم) والرفع لـ(كلمات)، ووجِّهت هذه القراءة بأنَّ من تلقَّاك فقد تلقيتَه، فتُصبح نسبة الفعل إلى كل واحد من الفاعِلَين، وقيل لمَّا كانت الكلمات سبباً في توبته جعلت فاعلة[102].

97- بلا نسبة في الكامل 264/1، ومعاني القرآن للأخفش 472/2، واللسان 422/1.
98- ينظر: الكامل في اللغة والأدب 261، 262.
99- شرح الكافية الشافية 273/1.
100- المغني 202/2.
101- خزانة الأدب 142/5.
102- ينظر: التفسير الكبير للرازي 19/3.

والذي يبدو لي أن تكون هذه القراءة نوعاً من الترخص في العلامة الإعرابية لوضوح المعنى المراد؛ لأن التلقي ليس من الصيغ المقتضية للمفاعلة في الأصل حتى يصحَّ أن يسند إلى كل من الفاعل والمفعول.

ومن التراكيب التي يتعدد إعرابها بتعدد معناها قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ [هود: 22]، ففي معنى لفظة (لا جرم) أقوال أربعة ذكرها العكبري[103] وهي:

الأول: أنَّ (لا) ردٌّ لكلام ماضٍ، والمعنى: أنْ ليس الأمر كما زعموا، ومعنى (جرم): كسب، وفاعله مضمرٌ، و(أنهم في الآخرة) في محل نصب، والتقدير: كسب قولهم خسرانهم في الآخرة.

الثاني: أنَّ (لا جرم) كلمتان ركبتا وصارتا بمعنى حقاً، و(أن) في موضع رفع بأنه فاعل لـ(حق)، أي: حق خسرانهم.

الثالث: أن المعنى: لا محالة خسرانهم، فيكون في موضع رفع أيضاً، وقيل في موضع نصب أو جر، إذ التقدير: لا محالة في خسرانهم.

الرابع: أن المعنى: لا منع من أنهم خسروا، فهو في الإعراب كالذي قبله.

ونخلص -في نهاية هذا المبحث- إلى أن تعدد الآراء النحوية، واختلاف التوجيهات الإعرابية إنما يتوقَّف على اختلاف معاني التراكيب للمفردات والجمل وما تحتويه من قرائن دلالية تفرض على النحاة أن يلتمسوا لكل نصٍّ أو عبارة أو كلمة أوجهاً إعرابية مختلفة ولقد كان أوائل النحاة يدركون تلك الفروق الدقيقة بين التراكيب النحوية، غير أنهم لا يرون الخوض في معاني تلك الفروق ودلالاتها وظلالها من اختصاصهم نظراً لتركيز جل اهتمامهم على الإعراب.

فالإعراب كان ولا يزال العقبةَ الكأداء أمام الطلبة والدارسين على السواء، فكم زلَّت فيه الأقدام، وكم زاغت فيه الأفهام، وكم تضاربت فيه الأوهام، ولقد تعرَّض إليه العلماء الأعلام وعلى رأسهم ابن هشام خاصة في كتابه مغني اللبيب؛ ذلك لأنه التطبيق العملي لقواعد اللغة التي أصَّلها العلماء وحرصوا على تطبيقها، غير أن هذا التطبيق لا يتقنه إلا القليل؛ لأننا ندرس القواعد نظريّاً فقط؛ ولأن

103- إملاء ما منَّ به الرحمن 36/2.

دراستنا لها بدون فهم عميق يصعب علينا التطبيق؛ ولأن طبيعة الإعراب تأخذ أكثر من وجه، وتحتمل أكثر من معنى تجد الواحد منا يتوجَّس خيفة من الوقوع في الخطإ، فليس من الإعراب أن تعرف الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، وإنما الإعراب أن تحدد الفاعل والمفعول في الجملة كتابة ونطقاً، وهذا ما لا يقوم به إلا القليل، بل تجد أكثر الناس يعادونه ويقللون من أهميته، ولا غرو فإن من جهل شيئاً عاداه، ومن داخله الريب فيما أقول فعليه بمقدمة الزمخشري في المفصَّل؛ ليقف على الأدلة الدامغة على أن الإعراب مفتاح العلوم جميعاً وهو أجدى -كما يقولون- من تفاريق العصا، فبالإعراب نفهم القرآن الكريم والحديث الشريف ونستنبط منهما الأحكام الشرعية، وعن طريقه فقط نفهم ما يريد الشاعرُ والأديب من كلامه، ونكشف عن قصده ومرامه، ونحن إذا قلنا إن الإعراب فرع عن المعنى أو المعنى فرع عن الإعراب كنا صادقين في كلا الحالتين.

فالمعنى جزء هام، بل هو الأهم في الكلام على الإطلاق بحيث لا نستطيع استبعاده من التأثير في تنوع الأساليب النحوية، وتعدد أوجهها الإعرابية والتأثر بها وربما كان منشأ كثرة التوجيهات الإعرابية تعليمياً، بحيث يرى المعلم أنه بتقليبه العبارة الواحدة على عدة أوجه إعرابية محتملة يعين الطلاب على استحضار القواعد وهذا المسلك ضرره أكثر من نفعه؛ لأن الصورة التي تنطبع في أذهانهم هي احتمال الكلمة لأكثر من إعراب دائماً حتى وإن كانت لا تحتمل إلا وجهاً واحداً، وهذا المسلك قد عرفناه عند أبي علي الفارسي وعلي بن عيسى الربعي.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم.

1. أخبار النحويين البصريين أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: نخبة من العلماء مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر.
2. أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، ط1، 1999م، شركة دار الأرقم للطباعة، بيروت.
3. أسس الإعراب ومشكلاته، د. طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية، الإسكندرية.
4. أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عبَّاس محمود العقَّاد، ط6، دار المعارف القاهرة.
5. الأضداد، أبو بكر بن الأنباري، المطبعة الحُسينية.
6. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط9، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
7. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر.
8. الإيضاح في النحو، أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط1996/2م، عالم الكتب، بيروت.
9. البحر المحيط، ابن حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. عادل أحمد عبد الموجود، د. النجولي الجمل، ط1991/1م، 2001م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
10. البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي بيروت 1993م.
11. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1980/5م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
12. التطور النحوي للغة العربية (محاضرات ألقاها المستشرق الألماني براجشتراسر) ط1997/3م مكتبة الخانجي، القاهرة.
13. الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي، ط2000/1م، دار ابن حزم، بيروت.

14. الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط1/2004م، دار الفكر، بيروت.
15. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجَّار، المكتبة العلمية، بيروت.
16. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة.
17. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر.
18. الصحاح، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، د. نبيل الطريفي، ط1/1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي محمد أبو المكارم، ط1/2006م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
20. العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، ط1/1996م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
21. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت 1973م.
22. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
23. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، عارضه بأصوله وعلَّق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3/1997م، دار الفكر العربي، القاهرة.
24. الكشَّاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرَّزاق المهدي ط1/1997م، ط3/2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
25. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمان، ط1/2001م دار الفكر، دمشق.

26. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
27. المزهر في علوم اللغة وآدابها، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1/1989م، دار الكتب العلمية، بيروت.
28. المفصَّل في صنعة الإعراب، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب.
29. المفضَّليَّات، المفضَّل بن محمد الضَّبِّي، تحقيق: قُصي الحُسين، ط1/1998م، مكتبة الهلال، بيروت.
30. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
31. المقرِّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستَّار الجواري، وعبد الله الجبوري مطبعة العاني، بغداد.
32. النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، ط3/1981م، دار الفكر بيروت.
33. النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبد الله إرفيده، ط1/1980م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا.
34. إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، العكبري، دار الشام للتراث.
35. بهجة المجالس وأُنس المُجالس وشحن الذاهن والهاجس، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق: محمد مرسي الخولي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
36. تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، القاهرة.
37. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت.
38. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.

39. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد الله درويش، مراجعة محمد علي النجَّار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
40. حاشية الدُّسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، مصطفى محمد عرفة الدسوقي، تحقيق: عبد السلام أحمد أمين، ط2000/1م، دار الكتب العلمية، بيروت.
41. حاشية الشمني على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، دار الفكر.
42. حدود النحو، شهاب الدين الأبذي، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل الإربد.
43. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ط2000/1م، دار الكتب العلمية، بيروت.
44. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط1992/3م، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني بجدة.
45. ديوان الكميت، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ط2000/1م، دار صادر، بيروت.
46. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
47. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف مصر، القاهرة.
48. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت للطباعة، بيروت 1979م.
49. سنن ابن ماجه، كتب حواشيه: محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي للنشر.
50. سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، ط1979/2م، عالم الكتب، المطبعة العثمانية بالقاهرة.
51. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار القلم، بيروت.
52. شرح أبيات المغني، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، ط1980/1م، دار المأمون للتراث، دمشق.
53. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي مختون، ط1990/1م دار هجر.

54. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس، ليبيا 1978م.
55. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط1/1982م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث.
56. شرح المفصَّل، ابن يعيش، المطبعة المُنيرية بالقاهرة.
57. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط1/1991م، دار الجيل، بيروت.
58. شرح ديوان الفرزدق، علي فاعور، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة 1936م، نشر: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
59. شرح ديوان جرير، إيليا حاوي، ط2، الشركة العالمية للكتاب.
60. طبقات الشعراء، محمد بن سلاَّم الجُمحي، تحقيق: د. عمر فاروق الطَّبَّاع، ط1/1997م شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
61. ظاهرة الإعراب في العربية، عبد الكريم الرعيِّض، ط1/1990م، دار أقرأ للطباعة والترجمة.
62. علم اللغة، د. محمود السعران، ط2/1997م، دار الفكر العربي، القاهرة.
63. عيون الأخبار، ابن قتيبة، تحقيق: د. يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت.
64. كتاب الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: مصطفى السَّقَّا، ط/1992م، 1993م الهيئة المصرية العامة للكتاب.
65. كتاب سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق: عبد السلام هارون، ط1/1966م دار الجبل، بيروت.
66. لسان العرب، ابن منظور، ط1/1995م، دار صادر، بيروت.
67. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2/1971م، دار الفكر، بيروت.
68. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرين، ط1/1998م، عالم الكتب، بيروت.

69. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، تحقيق: ياسين محمد السُّوَّاس ط2/2000م، دار اليمامة، دمشق، بيروت.
70. معاني القرآن للأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)، تحقيق: د. فائز فارس، ط2/1982م الكويت.
71. معاني القرآن للفرَّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء)، تحقيق: محمد النجَّار وآخرين، دار السرور.
72. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، ط1/2000م، دار الفكر، عمَّان.
73. معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت 1991م.
74. معجم الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق: دف كرنكو، ط1/1991م دار الجيل، بيروت.
75. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1991م.
76. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الرازي، ط1/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
77. نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنَّا ط2/1984م، دار الرياض للنشر والتوزيع، السعودية.
78. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت 1999م.